عناصر الصراعات المسلحة وطرق تسويتها : دراسة منهجية

د. محسن حساني(*)

المقدمة :

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة العديد من الصراعات ذات الطابع المسلح بين دول ذات سيادة ، او بين دول وجماعات مسلحة ذات مطاليب محددة ، أو بين هذه الجماعات نفسها تحت تاثير عوامل متعددة عرقية – قبلية – على السيادة – على المواد الطبيعية ، وعلى المياه على بناء الدول ، على القيم والمعتقدات ، والايدولوجيات كما شهدت هذه الفترة توقيع العديد من الاتفاقيات التسوية وتهدئة هذه الصراعات ، وقد نجح البعض منها في تقليل وتيرة العنف وتحويل الصراعات الى علاقات اكثر ايجابية بين الدول والجماعات المسلحة ، في حين فشل عدد كبير منها فشلاً ذريعاً ، وظلت التسويات مجرد حبر على ورق ، ولذلك هناك حاجة ملحة اليوم لفهم جديد للصراعات المسلحة وطرق تسويتها ، حيث لا تكفي مطالبة المجتمع الدولي للاطراف المتصارعة باللجوء الى المفاوضات والاتصالات ، بل ينبغي تقديم اقتراحات تهدف إلى تحويل الاتفاقات إلى واقع عملي ، و ايجاد السبل التي من شانها المحافظة على ديمومة هذه الاتفاقيات كي تنشأ الأجيال القادمة دون أن تتكرر معها مرارة الحرب .

لا تهدف هذه الدراسة تقديم حلول ومعالجات للصراعات المسلحة اذ أن ذلك من اختصاص الدول والمجتمع الدولي والمنظمات الدولية والاقليمية سواء كانت حكومية

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

أو غير حكومية، بمعنى أنها تحتاج إلى قرارات سياسية من جهات مسؤولة ، وان كان رجال الفكر والعلماء يساهمون بآرائهم وطروحاتهم وتوجهاتهم في تقويم تلك القرارات.

آن هدف هذه الدراسة ينحصر هنا في تقديم فهم جديد للصراعات انطلاقا من حقيقة أن نهاية الحرب الباردة لم يرافقها نهاية مماثلة للصراعات خصوصا في مناطق ما يسمى بعالم الجنوب ، وأيضا من حقيقة أن طبيعة الصراعات في هذه المناطق تختلف عن الصراعات التي تنشا بين القوى العظمى والكبرى وبالتالي فهي تحتاج الى تقنيات وأساليب تحليل جديدة ومبتكرة ، ولكن على الجملة فان الصراعات ظاهرة اجتماعية عميقة في التاريخ وليس في وسع المرء تصور نهاية قريبة لها طالما أن هناك فقر وغنى ودول لها موارد واخرى تعاني نقص حاد فيها ، وطالما هناك جماعات في دول ما ترى انها مظلومة ومهمشة ، ولكن في الوقت نفسة فان جميع الصراعات مهما كانت عميقة هي قابلة للتسوية في يوم ما ، فقد تستمر هذه الصراعات 50 عاما أو أكثر ثم يجد أطرافها بعد ذلك حاجة ماسة التسويتها حقنا للدمار والدماء وتوفير الفرص لاعادة الاعمار والبناء دون أن يعني ذلك بالضرورة نهاية الصراعات .

لقد استندت هذه الدراسة على مناهج متعددة ومعتمدة في العلوم الانسانية والاجتماعية لتحليل وتفسير ظاهرة الصراعات المسلحة وطرق تسويتها . ومن هذه المناهج منهج اللعبة والحاجات الأساسية ومنهج الحسابات المنطقية لاطراف الصراعات، ومن خلال القراءة المتمعنة لطروحات هذه المناهج تم التوصل الى الفرضية الآتية التي تسعى إلى التحقق من صحتها أو عدم صحتها وهي ((ان جميع المناهج المعتمدة وان اختلفت في رؤيتها لطبيعة الصراعات وأسبابها فإنها متفقة بان جميع الصراعات قابلة للتسوية)).

ومن اجل التحقق من ذلك قسمنا الدراسة إلى المطالب التالية :

اولا : مفهوم الصراعات بشكل عام .

ثانيا : مناهج تحليل الصراعات .

ثالثا : مفهوم التسوية .

رابعا : سبل تهدئة الصراعات .

المطلب الاول: مفهوم الصراعات بشكل عام

دأبت العديد من الدراسات العربية والأجنبية على فهم الصراعات بأنها تنازع الإرادات الوطنية ، وهذه التنازع ناتج عن الاختلاف بين الدول في الاهداف والمصالح والتطلعات اذ يقوم هذا الاختلاف الى اتخاذ صناع القرارات قرارات سياسية متناقضة تدفع الى توتر العلاقات بين الدول لكن دون أن يصل الأمر إلى مرحلة الصدام . كما انها دأبت في تنويع مصادر الصراعات كأن يكون سياسيا اقتصاديا ، مذهبيا بل حتى تكنولوجيا فضلا عن تنوعها لادوات ادارة الصراعات مثل فرض الحصار ، احتواء ، تهديد بالعقاب ، تفاوض ، مساومة ، أغراء ، تنازل ، تحالف ، تحريض ، تخريب ، تأمر (١) ان خطا هذه الدراسات هو في اعتبارها بان الصراعات لا تقوم الا بين دول ذات سيادة، في حين أن الصراعات يمكن أن تقوم بين دول وجماعات مسلحة ، بين دولة والمجتمع الدولي، بين جماعات مسلحة داخل الدولة الواحدة. آن فهمنا للصراع قائم على اساس ان كلمة صراع تحمل معان متعددة في حياتنا اليومية، اذ انها تعني السلوك بالنسبة للبعض، فنرى الصراع عندما تلجا النقابات المهنية الى اضراب، أو عندما يلجا صاحب العمل إلى اغلاق مكان العمل وتسريح بعض عماله للضغط لقبول ما يفرضه عليهم ، ونرى الصراعات عندما تتحارب دولتان وتتحدد علاقاتهما بمجريات ساحة المعركة ، ومن الناحية المنطقية فان الصراع يجب أن ينتهي بمجرد تلبية صاحب العمل لمطاليب النقابات المهنية مثلا زيادة الأجور او تقليل ساعات العمل، او ينتهي الصراع عندما تتفق الدولتان المتحاربتان على وقف اطلاق النار(٢). بيد أن هذا الرأي لا يلاقي قبولا عند تحليله ، فما الضمان أن النقابات المهنية سوف لا تقدم مطاليب جديدة بعد مرور سنتين على تحقيق مطاليبها الأولى ؟ وما هو الضمان ان تحترم الدولتان المتحاربتان وقف اطلاق النار بعد مرور سنة عليه . ؟ الجواب لا ضمان لذلك ، وهذا يعني ان الصراع هو اعمق من أن يكون مجرد عملية سلوك أو تصرف يقوم به هذا الطرف أو ذاك ، وانما هو ظاهرة اجتماعية متجددة لا يحكمها سلوك او تصرف معين ، فالسلوك هو احد مكونات الصراع ولكن ليس الصراع بذاته ، فاطراف الصراع

لا تتحرك او تتصرف او تسلك سلوك معين الأبسبب وجود قضية معينة تهم مصالح هذه الأطراف والقضية أما أن تكون مادية مثلا اقليم جغرافي متنازع عليه او موارد طبيعية ، او حدود مشتركة مياه نهرية أو بحرية ، اقليات قومية أو قبلية، اما ان تكون القضية معنوية مثلا قيم دين ، إيديولوجية ، رغم أن معظم قضايا الصراعات يغلب عليها الطابع المادي.

أن القضية تعكس المواقف المتناقضة التي يتخذها أطراف الصراع والتي تدفعهم الى اتخاذ سلوك أو تصرف معين ، وبهذا نصل إلى فهم أعمق لماهية الصراع ، فهو عبارة عن خلاف حاد أو مواقف متناقضة بين طرفين او اكثر (٣) ، بحيث لا يمكن للموارد المادية أو المعنوية التي تشكل قضية الصراع ان تلبي طلبات او مصالح هذه الأطراف في الوقت نفسه بسبب ندرة هذه الموارد ، اذ لو كانت هناك وفرة في الموارد لامكن تلبية متطلبات كل الأطراف بسهولة ولامكن تسوية الاختلاف او التناقض ، غير أن المشاكل تنجم عن محدودية الموارد خصوصا المادية منها ، وهنا لا يمكن العثور على حلول سهلة–، وقد يتطلب الأمر إيجاد حلول مبتكرة او تدخل اطراف خارجية كدولة وسيطة أو منظمة دولية أو إقليمية هذا الراي الذي يربط ماهية الصراع بالمواقف المتناقضة لا طرافة حول مورد مادي نادر لايمكن قبوله بسهولة بالنسبة لمواقف متناقضة على مورد معنوي كالدين أو الايدولوجيا ، فالأديان قيم وتعاليم سماوية والإيديولوجيات أفكار وليس من الضروري أن تحيا الدول وتدوم وتتطور عندما تتحول كل بيئتها الإقليمية أو الدولية إلى نفس الدين أو الأيديولوجية التي تؤمن بها ، ولذلك فان محاولات بعض الدول لنشر مذهبها الديني او ايدولوجيتها على البيئة المحيطة بها ربما تعبر عن طموحات قادتها والقائمين عليها ، اكثر من كونه حاجة او مورد معنوي ضروري لبقاء الدولة واستمرارها على أية حال فان الصراع يمكن أن تنخفض حدته اذا قام كل الأطراف بتعديل موقفهم من القضية المتنازع عليها بحيث لا يعود المسالة ندرة الموارد من تأثير كبير ، وهو ما يمكن تسميته بالصراع الظاهري ، أي الصراع الذي تضمن المواقف المتناقضة على قضية ما والحلول والمعالجات لها ، اما الصراع الكامن فيعني ان اطرافه لم تتحرك من اجل تعديل موقفها من القضية ، ومن ثم فإنه قد يتفجر

في أي وقت ولا يتحول الى صراع ظاهر الا بعد تعديل الأطراف لموقفها من القضية (4) .

لا يزال كل هذا غير كاف للحصول على فهم اولي لمفهوم الصراع ، اذ علينا أن نفكر في أطراف الصراع لانها هي التي تتحرك وفق حساباتها المنطقية وتتسبب في تفجير الصراع ، وهنا يمكن القول أن أطراف الصراعات متعددة ومتنوعة ، فعلى صعيد حياتنا اليومية تعتبر النقابات المهنية وأصحاب الأعمال طرفي صراع ، وعلى صعيد النظام السياسي لدولة ما فان اطراف الصراع يمكن أن يكون النظام وجماعات عرقية أو دينية ترى انها مهمشة ومظلومة ، كما أن منصب رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية يمكن أن يخلق الصراع طرفه زيد والاخر عبيد ، اما على صعيد العلاقات الدولية فتعتبر الدولة مشروع دائمي للصراعات ، فالدول ذات السيادة هي في حالة صراع حتمي مع بعضها البعض ، وعندما تستعد دولة للدفاع عن نفسها وتطور من عناصر قوتها خاصة العسكرية منها من اجل مواجهة تهديد محتمل ، فان الدول الأخرى ترى في هذا الاستعداد خطرا وتهديدا وتعمل على القيام بنفس الاستعدادات وهو مايسمى بتوازن القوى بين الدول ، فرغم أن الغرض من التوازن هو منع الحرب بين هذه الدول الا ان الاستعدادات الدفاعية لدولة ما الاستعدادات المضادة تعبير عن حالة صراع بينهما.(5)

نستنتج من كل ما تقدم أن الصراع يتكون من ثلاثة عناصر السلوك، القضية، الاطراف) واذا ما دمجنا العناصر الثلاثة فسنصل إلى تعريف محدد للصراع وهو ((وضع اجتماعي يكافح فيه ما لايقل عن اثنين من الأطراف على مجموعة من الموارد النادرة في اللحظة نفسها في فترة زمنية للحصول محددة)) .

يحتاج هذا التعريف الى وقفة تأمل ، فكلمة كفاح قد تبدو غامضة بيد أنها تعني تحرك الاطراف نحو استغلال الموارد المتنازع عليها ومع ذلك فانها قد تغطي عددا واسعا من النشاطات السياسية وغير السياسية التي يمارسها الأطراف من اجل الوصول الى الموارد بما في ذلك حالة الحرب نفسها . وهناك عبارة أخرى بحاجة إلى توضيح وهي في اللحظة نفسها في فترة زمنية معينة " لنفترض هنا أن هناك مورد نادر يتمثل باقليم حدودي نفطي يفصل بين دولتين أحب ، ولنفترض أن كلا الدولتين يحتاج الى نفط هذا

الإقليم ولكن دولة ألديها خزين نفطي وتحتاج الى نفط الاقليم بعد مرور سنتين اما الدولة ب فليس لديها خزين وتحتاج نفط الاقليم في اللحظة نفسها ولنفترض أن كلا الدولتين اتفقتا ضمنيا بان تقوم دولة ب باستغلال نفط الاقليم منذ اللحظة نفسها ولمدة سنتين على أن تقوم دولة أ باستغلاله بعد انقضاء تلك السنتين ، وفي هذه الحالة لا يوجد صراع ، ولكن الصراع ينشا عندما تبدا الشكوك تراود دولة أحول مصداقية دولة ب في الالتزام بهذا الاتفاق الضمني ، فهل هي جادة في تسليم الإقليم بعد مرور سنتين ؟ وهل ستلتزم دولة ب بالحصص المقررة للاستغلال ام انها ستستخرج معظم النفط خلال سنتين ؟ المنطق هنا يقول أن دولة أرغم عدم حاجتها للنفط خلال سنتين فان الشكوك التي تراودها حول مصداقية دولة ب ستدفعها للتحرك نحو الاقليم في نفس اللحظة التي تحركت فيها الدولة ب ، ومن هنا ينشا الصراع .

يمكن أن نضرب نفس المثل على ما يجري داخل الأنظمة السياسية ، ولنفترض ان الانتخابات العامة في بلد ما لتولي منصب رئيس الجمهورية او منصب رئيس الوزراء قد افرزت فوز شخصين ينتمي كل منهما الى حزب مغاير ، وكانت الأصوات التي حصلا عليها متقاربة جدا لا تؤهل أي منهما لتولي المنصب أعلاه ، ولنفترض أيضا أنهما اتفقا ضمنا على أن يتولى مرشح حزب (أ) رئاسة الجمهورية او رئاسة الوزراء لمدة سنتين وان يتخلى عنها المرشح الحزب (ب) بعد انقضاء السنتين ، وفي هذه الحالة لا يوجد صراع خاصة وان غرض الاتفاق الضمني عدم حصول ازمة سياسية وايضا تلبية حاجة كلا من الحزبين بتولي المناصب ولكن من الذي يضمن أن مرشح (أ) سيترك المنصب لمرشح حزب ب بعد مرور سنتين ومن الذي يضمن أن مرشح حزب (أ) سوف لا يقدم على تحويل مؤسسات النظام السياسي خلال السنتين الى مؤسسات عسكرية وأمنية تبقيه في الحكم لعشرين سنة : قادمة ؟ الجواب لا ضمان لذلك وعندئذ يبدا الصراع عندما يتحرك الحزبان لتولي المناصب الحكومية وفي اللحظة نفسها وقد يتحول الصراع الى صراع مسلح بينهما خصوصا اذا تم تغذيته من اطراف اقليمية أو دولية واذا كان لكل حزب جناح عسكري او ميليشيات ، ورغم أن حل مثل

هذا الصراع ممكن عن طريق تشكيل الحكومات الأتلافية ، بيد أن الواقع اثبت ضعف هذا النوع من الحكومات وتفككها بسهولة لانعدام الثقة بين الأطراف المؤتلفة (6) .

وردت في التعريف ايضا عبارة " مجموعة من الموارد النادرة " ويجب عدم فهم هذه العبارة على انها تعني الموارد الاقتصادية فقط ، اذ يغطي مصطلح الموارد جميع القضايا التي تثير اهتمام طرف ما في الصراع او حتى جميع الأطراف ، ومثال على ذلك الرغبة في تولي المناصب الحكومية ، الرغبة في السيطرة على منطقة معينة ، الرغبة في الترويج لمذهب ديني أو أيديولوجي ، أي أن مصطلح موارد يدل على اشياء محدودة ولكنها مرغوبة .

تبقى هناك حقيقة مهمة لفهم معنى الصراع ، وهي أن الصراع بقدر اعتباره المحرك الرئيسي لتصريف العلاقات الدولية ، فانه كالمعمل الذي ينتج استراتيجيات الادارته ، سواء تمثلت هذه الاستراتيجيات بستراتيجية حرب ، او استراتيجية ردع ، او استراتيجية تسوية ، حيث تختلف الاهداف السياسية المتوخاة من ادارة الصراع فاستراتيجية ادارة الصراع بالحرب تعني أن الأطراف قد توصلوا الى قناعة بان الحرب واستخدام القوة هو الحل الأخير ، أما استراتيجية ادارة الصراع بالردع فتهدف إلى منع تحول الصراع الى حرب عبر التهديد والتلويح باستخدام القوة وليس استخدامها بالفعل ، أي أنها تعني فن تجنب الحرب ، او فن تجنب استخدام القوة المسلحة رغم امتلاكها من قبل الأطراف ، في حين تهدف ادارة الصراع بالتسوية الى تهدئة وتهيئة السبل لخلق حالة سلام وربما تعاون واندماج بين أطراف الصراع بعبارة أخرى أن استراتيجية ادارة الصراع بالحرب او الردع تنطوي على استخدام القوة او التهديد باستخدامها ، اما استراتيجية ادارة الصراع بالتسوية فتعتمد على الدبلوماسية والمفاوضات والاتفاقيات الضمنية أو الرسمية بين أطراف الصراع . واخيرا وليس اخرا نقول انه في الوقت الذي طغت استراتيجية ادارة الصراعات بالحرب و الردع طيلة سنوات الحرب الباردة وما قبلها ، فان مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد دشنت تطبيق مكثف لإستراتيجية ادارة الصراعات بالتسوية .

المطلب الثاني: مناهج تحليل الصراعات

شهدت مرحلة الحرب الباردة تطورا كبيرا في حقل تحليل الصراعات من اجل فهم التعامل مع قضية الصراع بين الشرق والغرب واستخدمت في هذا التحليل مناهج عدة، مثل منهج التحليل النظمي، والمنهج السلوكي ، ومهنج صنع القرار ، ومنهج التوازن، والمنهج الواقعي ، ومنهج اللعبة او المباريات ، ويمكن الاستفادة من هذه المناهج حتى في تحليل الصراعات وتسويتها لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، واذا كان من الصعب على اية باحث استخدام كل تلك المناهج التحليل الصراعات ما بعد الحرب الباردة وطرق تسويتها فانه يمكن استخراج مداخل منهجية لهذا الغرض مستوحاة من طروحات تلك المناهج ومن المفهوم العام للصراع الذي قدمناه في الفقرة الأولى . فاذا كان الصراع يتكون من ثلاثة عناصر اساسية هي السلوك ، و القضية ، الاطراف ، نستطيع هنا استخراج ثلاثة مداخل او ادوات تحليلية (٧) ، فالسلوك يعني الفعل الذي يقوم به احد الاطراف تجاه القضية ، وهذا الفعل سيقابله بالحتم ردة فعل من الطرف الاخر او الأطراف الأخرى ، ومن ثم يمكن تسمية هذا المدخل بديناميكية الصراع ، اما القضية فتعني الموارد المادية و غير المادية النادرة التي تدفع الأطراف إلى اتباع سلوك معين ، ومن خلال القضية يمكن استخراج مدخل نطلق عليه الحاجات الأساسية ، واذا كانت الاطراف تتحرك تجاه قضية ما ، فانها لا تتحرك الاوفق تخطيط ستراتيجي وحسابات منطقية تحقق لها أهدافها من الصراع وهنا ايضا يمكن استخراج مدخل نطلق عليه الحسابات المنطقية وفيما يلي شرح لهذا المدخل : –

أ . مدخل ديناميكية الصراع :– يرى هذا المدخل ان الصراع ظاهرة ديناميكية فحسب باعتبارها ردة فعل يقوم بها احد الاطراف نتيجة لتحرك معين من طرف اخر وهو ما يؤدي الى تحركات اخرى ربما تدفع بالصراع الى مرحلة التصعيد ثم الحرب ، او التهدئة عبر التسوية ، وبهذا نرى أن الصراع عبارة عن سلسلة من احداث متصلة يصعب تحديد أي من الطرفين هو المسؤول الأكبر عنها . بتعبير آخر أن هذا المدخل يهمل قضية الصراع باعتبارها قضية اجتماعية ويؤكد فقط على جانب واحد منها وهو

سلوكيات الاطراف وهنا يمكن اعتبار منهج اللعبة او المباريات هو الإطار الفكري الذي استخرج منه هذا المدخل . حيث تقوم الفرضية الأساسية لمنهج اللعبة على اساس انه اذا بدء لاعب بالتحرك بمفرده ، فان اللاعب الاخر قد يتبعه بنفس أسلوبه او اتباع اسلوب مغاير مما يؤدي في النهاية إلى تغيير ديناميكية اوالية الصراع ولتوضيح ذلك نقول اذا اتخذت دولة خطوة منفردة لتهدئة الصراع فقد يتبع ذلك خطوة مماثلة من الطرف الاخر بصورة تحافظ فيها على ديناميكية الصراع ، ولكن اذا اتخذت دولة خطوة تهدئة الصراع واتخذت الدولة الأخرى خطوة مغايرة فان ذلك يؤدي الى تصعيد الصراع وتغير ديناميكيته . هذا يعني أن الصراع يبقى هادئا اذا التزم اطرافه بقواعد اللعبة التي تفترض أن كل خطوة يتخذها لاعب يجب أن يتبعها خطوة مماثلة من الاعب الاخر ، بيد أن الصراع يميل نحو التصعيد اذا لم يلتزم احد اللاعبين بهذه القواعد (٨) .

لقد استخدم منهج اللعبة في عقد الستينات من القرن الماضي لتحليل الصراعات بين الشرق والغرب بيد أن الباحث الأمريكي جوان كالتونغ في كتابه الموسوم " السلام بوسائل السلام " الصادر عام 1996 قد قدم نموذجا أكثر تعقيدا التحليل ديناميكية الصراع ، فهو يرى أن الصراع يتحرك ضمن الأضلاع الثلاث المثلث ، حيث يرى أن الضلع أ يرمز الى قضية الصراع ، ويرمز الضلع ب الى سلوك الأطراف ، ويرمز الضلع ج الى خلاف الاطراف حول القضية وقد اعطى كالتونغ قدرا من الاهتمام للضلع ج أي الخلاف حول القضية اذ يرى أن الخلاف هو الذي يدفع الأطراف إلى التحرك نحو الضلع ب أي اتباع سلوكيات معينة في الصراع " تهدئة ، تصعيد " وهذه السلوكيات هي التي تدفع بالصراع للوصول إلى النقطة أ ، أي حسم قضية الصراع ، واذا لم تحسم القضية يعود الصراع للضلع ج أي الخلاف ، وهكذا تستمر ديناميكية الصراع بصورة اشبه لدورة الحياة (٩) .

وتبعا لما تقدم يمكن التميز بين منهج اللعبة وبين النموذج التحليلي الذي قدمه كالتونغ والذي يمكن أن نطلق عليه (منهج مثلث الصراع) ففي منهج اللعبة يجري التحرك بين لالعبين وضمن خط مستقيم قد ينحرف اذ غير احد اللاعبين قواعد اللعبة وهناك

إمكانية لان ينتهي او يحسم الصراع اذا انسحب احد اللاعبين عن كونه لاعبا كما حصل في عام 1989 عندما انسحب الاتحاد السوفيتي من الصراع وتنازل تلقائيا عن جميع القضايا التي فجرت الحرب الباردة مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما، اما منهج مثلث الصراع فينطبق على الصراعات ذات الأطراف المتعددة والتي تسود في مناطق العالم الثالث وتكون اسبابها عرقية ، او دينية ، او اثنية ، او جغرافية ، وعلى مصادر الطاقة والمياه بحيث تكون جميع هذه الاسباب مفجرة للصراع بين عدة جماعات داخل الدولة الواحدة ، أو بين الدولة نفسها وهذه الجماعات اوبين عدة دول متنازعة على الدين أو العرق أو الطاقة والمياه ، ففي مثل هذه الصراعات حتى لو انسحب دولة أو جماعة عن كونها لاعب فليس معناه انتهاء الصراع لان الدول والجماعات الأخرى قد لا تنسحب منه ، وهناك احتمالية كبيرة لان تعود الدولة أو الجماعة المنسحبة للصراع مرة اخرى تحت تأثير متغيرات عدة ، ويمكن أن نضرب مثلا على ذلك بالصراع المستديم على المياه بين العراق وتركيا وسوريا ، او الصراع بين عدة دول اقليمية ودولية للسيطرة والنفوذ على المنطقة اسيا الوسطى والقوقاز او الصراع على لبنان بين سوريا وايران واسرائيل ودول عربية ، او حتى الصراع على السلطة والمناصب الوزارية والرئاسية بين الجماعات اللبنانية وكما يجري في العراق ايضا .

على أية حال فكالتونغ وان كان يقر باستحالة حسم او انهاء الصراع وفق اليات مثلث الصراع بيد انه يسلم بامكانية وصول الأطراف الى تسوية مرضية دون أن يعني ذلك انتهاء الصراع ، ويمكن أن تجري هذه التسوية باتفاقات ضمنية غير رسمية او باتفاقيات رسمية ، بيد أن العامل الحاسم فيها قدرة الأطراف على تجاوز الضلع (ج) ، بمعنى القدرة على تجاوز بعض الخلافات التي تمهد الطريق للتسوية ويشير كالتونغ هنا أن الاتفاقيات غير الرسمية أي الضمنية قد تكون غير مجدية في تسوية الصراع الا اذا توفر عنصر حسن النية والثقة بين الأطراف ، وتجاوز بعض الخلافات لايعني توفر حسن النية والثقة، حيث يشبه الأمر بالصراع الدائر بين مجموعة من الأطفال لتقسيم تفاحة فقد يتفقون ضمنا على قيام الطفل زيد بتقسيم التفاحة بينهم وقد يختلفون عليه

عند تقاسم تفاحة جديدة لكونه غير عادل في تقسيم التفاحة الأولى ، وعلى العكس من ذلك يرى كالتونغ أن الاتفاقات الرسمية اكثر جدية في تسوية الصراعات لانها قد تنمي عوامل الثقة بين أطراف الصراع خصوصا اذا كانت تلك الاتفاقات ناجمة عن مؤتمر دولي أو اقليمي يجمع اطراف الصراع مع أطراف خارجية تقوم بوظيفة الوسيط العملي القادر على اضافة مواضيع او طرح مبادرات من شانها حل التعقيدات و مد جسور الثقة بين الأطراف ، ومثال لذلك الوساطات والمؤتمرات الاقليمية والدولية التي قربت لحد كبير بين وجهات نظر الفلسطينيين وإسرائيل في مسالة الحل النهائي للقضية الفلسطينية واقامة الدولة كونفدرالية بين اسرائيل وفلسطين ، أو بين الأطراف المتصارعة في السودان ولبنان والقبارصة الأتراك واليونانيون .

ب – مدخل الحاجات الأساسية :– يركز هذا المدخل تحليله للصراعات على قضية الصراع نفسها أي الموارد النادرة سواء كانت مادية أو معنوية ، فهي التي تخلق الخلافات والتناقضات بين الدول والجماعات ، وهي التي تدفعها للقيام بحركات متضادة لا تستبعد اللجوء إلى العنف المسلح ، وبالتالي فهو ينظر للصراع كظاهرة اجتماعية وليس كظاهرة ميكانيكية أو آلية كما ورد في المدخل السابق . يستمد هذا المدخل ادواته التحليلية من النتائج التي توصل اليها علم الاجتماع السياسي في تحليل الصراعات الاجتماعية ، حيث يعد عالم الاجتماع الأمريكي لويس كوسر احد ابرز منظري هذا العلم في الولايات المتحدة الأمريكية ، ففي كتابة الموسوم " الاستمرارية في دراسة الصراع الاجتماعي " الصادر عام 1967 يتحدث كوسر عما يسميه بالصراعات الواقعية ، وهي الصراعات التي تنشا بسبب حالة اليأس والإحباط لدى جماعات نتيجة عدم تلبية المجتمع مطاليب معينة لها ، ويضرب مثلا لذلك ما حدث في مدينة لوس انجلس في ولاية كاليفورنيا الأمريكية عندما قامت جماعة السود عام 1965 بالمظاهرات واعمال الشغب كوسيلة للاعلان عن عدم رغبتها في التميز العنصري وقبول الذل والياس الى مالا نهاية ، وبصورة ادق فقد كانت هذه الجماعة تعبر عن يأسها واحباطها من خلال أعمال العنف وان كانت بسيطة لعدم وجود قناة اخرى امامها للتعبير وبهذا يرى كوسر ان الصراعات الواقعية وما يرافقها من أعمال

العنف تنبع من الفشل في الحصول على قبول المجتمع وهو ما يحول الأمر بالنسبة إلى هذه الجماعات الياسة الى مسالة كرامة ، وسعى الى اسماع السياسيين مطاليب معينة بالقوة ، أما معالجة هذه الصراعات الواقعية كما يرى كوسر فتتمثل بايجاد نظام سياسي له قنوات مفتوحة تسمح لجميع الأفراد والجماعات بالتعبير عن مطالبها (١٠) ، هذا يعني أنه يمكن تسوية هذه الصراعات والتخفيف من حدتها العنيفة عبر اشباع الحاجات الأساسية للافراد والجماعات سواء كانت مادية أو معنوية ، والعكس صحيح ايضا ، فان عدم اشباع الحاجات الأساسية سيجعل الصراعات الواقعية طويلة الأمد وغير قابلة للحل ، فقد اشار الباحث الأمريكي ادوارد ازر في كتابه الموسوم " تسوية الصراع الدولي – النظرية والتطبيق " الصادر عام 1986 ، ان سبب استمرارية الحرب الأهلية في لبنان يعود لعدم قدرة النظام السياسي اللبناني من تلبية الحاجات الأساسية لمكونات الشعب اللبناني المتعددة بحكم تعدد تلك الحاجات وتنوعها وتناقضها ، فبعض الجماعات كانت بحاجة للأمن والاستقرار الجماعات المارونية ، والبعض الاخر كان ينشد الاعتراف بهويته الاجتماعية كالجماعات الشيعية او السنية ، كما أن جميع هذه الجماعات كانت تطالب بنصيب في السلطة والمشاركة السياسية (١١) وتبعا لما تقدم فاذا كان أساس الصراع كما يرى كوسر وأزرهو انكار الحاجات الأساسية ، فان عملية تسوية يجب أن تحدد هذه الحاجات وان تقدم طرقا مبتكرة لتلبيتها ، وهنا يمكن اعتبار اتفاقية الطائف عام 1989 التي انهت الحرب الأهلية اللبنانية مجرد تسوية شكلية لوقف القتال بين الجماعات اللبنانية دون أن تتضمن أو تعالج الحاجات الأساسية لهذه الجماعات ، والدليل على ذلك تجدد الصراع اللبناني منذ عام ٢٠٠5 بين ما يسمى بقوى الأكثرية وقوى المعارضة .

يمكن اعتبار المنهج الماركسي الإطار الفكري لهذا المدخل الذي عالج الصراعات من زاوية الحاجات الأساسية ، فالماركسية تنظر للثورات والصراعات نظرة طبقية مصدرها الحرمان الذي تتعرض له طبقة معينة من التمتع بامتيازاتها الطبقية وحقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، بيد أن الماركسية لا تقيم وزنا للتسويات السياسية التي يمكن أن تبدد هذه الثورات والصراعات ، فالصراع الذي اساسه الحرمان الطبقي

مستمر ولاينتهي الابهزيمة النظام القومي الراسمالي ، ومما يؤخذ على التفكير الماركسي ، ربطه الصراعات والثورات بالحرمان الطبقي ، في حين أن مصادر الحرمان متعددة ، فقد يكون دينيا بمعنى حرمان جماعة معينة من ممارسة طقوسها الدينية أو قد تكون عرقيا بمعنى حرمان جماعة معينة من الاستقلال والتمتع بالحكم الذاتي وغيرها من مصادر الحرمان التي يمكن أن تكون سببا للعنف (١٢) .

على اية حال فلقد استخدمنا حتى ألان مدخل الحاجات الأساسية لتحليل الصراعات على الحالات التي تفجر الصراعات الداخلية ض من أطار النظام السياسي للدولة . ولكن هل يمكن استخدام هذا المدخل لتحليل الصراعات على المستوى الدولي ؟ جوابنا على ذلك ان مسائل اليأس والإحباط والحرمان بشتى صورة هي أزمات مؤسساتية تخص عجز النظام السياسي على تلبية الحاجات الأساسية لبعض الجماعات وغالبا ما يلجا السياسيون وضاع القرارات خاصة في النظم الشمولية باستخدام هذه المسائل كأدوات لصرف الانتباه عنهم ، بمعنى أن الصراع الداخلي قد ينشب من ردة فعل جماعة حيال ما تتعرض له من انكار الحاجاتها الأساسية وهو ما يدفع بالنظام السياسي لتحويلها الى صراعات دولية ، أي ان مسائل الحرمان والاحباط واليأس لها تأثير انسيابي لتفجير الصراعات الدولية عندما يستخدمها النظام الصرف الأنظار عنه . يبدا ان مسائل الإحباط واليأس والحرمان الداخلي ليست وحدها اسباب لتفجير الصراعات الدولية فالدول الأوربية التي دخلت مرحلة الثورة الصناعية كانت قد انساقت فيما بينها على صراعات من اجل الحصول على المعادن الثقيلة كالحديد والفولاذ . والطاقة في مناطق العالم الثالث تسبب في تفجير الحرب العالمية الأولى ، كما أن ندرة الموارد الطبيعية في بلد ووجودها في بلد اخر قد يتسبب في تفجير الصراعات والحروب ، فقد بررت اليابان في فترة ما بين الحربين العالميين صراعها مع القوى الاوربية على الصين وكوريا بحجة شحة الموارد الطبيعية لديها ، فضلا عن أن الآراء التي ترى بان حرب الولايات المتحدة الأمريكية على افغانستان والعراق غرضها السيطرة على منابع النفط في اسيا الوسطى والشرق الأوسط وحرمان القوى الكبرى منها هي أراء لا غبار عليها. بمعنى ان مسائل الحرمان يمكن ان تفجير ثورة داخلية

ويمكن ايضا ان تفجير صراع دولي، ثم اذا كانت مسائل الدين والايديولوجية والثقافة تمثل حاجات اساسية غير مادية لدى بعض صناع القرارات ، أليس محاولة نشرها في المحيط الاقليمي يمكن أن يتسبب في نشوء صراعات دولية ، الانشهد اليوم مثلا في منطقة اسيا الوسطى والقوقاز صراعا بين المشروع الروسي لاحياء الامبراطورية السولافية مع المشروع التركي لاحياء الامبراطورية الطورانية . وتبعا لما تقدم يمكن القول أن مدخل الحاجات الأساسية صالح جدا لتحليل الصراعات سواء كانت داخلية او خارجية وفي أي وقت وحقبة زمنية ، بل يمكن أن نصل مع هذا المدخل إلى نتيجة مهمة وهي أن الصراعات ظاهرة اجتماعية مستمرة ومتجددة ، فالمنطق يقول أن المجتمع الدولي مهما بلغ من رقي وتقدم فسيكون عاجزا عن تلبية الاحتياجات التي تتطلبها الجماعات البشرية ، فاشباع حاجات دولة او جماعة ما لابد ان يكون على حساب جماعات ودول اخر وبتعبير آخر وفقا لهذا المدخل لا يمكن أن نتوقع يوما ما وصول الحضارة البشرية الى المجتمع الدولي أو الداخلي المثالي.

ج – مدخل الحسابات المنطقية : – في الوقت الذي ركز مدخل ميكانيكية الصراع على السلوك كمحفز للصراع ، وركز مدخل الحاجات الأساسية على القضية سواء كانت مادية أو معنوية ، فان مدخل الحسابات المنطقية يركز على الإطراف ، فقد أشار الباحث الأمريكي ويليام زارتمان في كتابة (خدعة السلام) الصادر عام ١٩٩٠ ، أن أطراف الصراع لها منطق خاص ، وهذا المنطق هو الذي يبلور لديها الأحكام والقرارات التي تدفعها لتحويل الصراع إلى حرب او العمل على تسوية الصراع (١٣)، ولتوضيح هذه الفكرة نقول أن إطراف الصراع سواء كانت دولا او جماعات تشن الحرب لغرض كسبها ، وهذا يعني أن هذه الإطراف او على الاقل الطرف البادي بالحرب يتحرك بناء على حسابات منطقية تشير الى ان المزايا التي سيحصل عليها من تحويل الصراع الى مواجهة عسكرية ستكون اكبر من الخسائر ، اما منطق تفكير الطرف المدافع فسيركز على الصمود واحباط أهداف الطرف البادئ بالحرب ، وسيعتبر نجاحه في ذلك اكبر كسب له ولكن مع مرور الوقت وعدم انتصار أي طرف فانه قد تجري مراجعة للحسابات الأولية، اذ قد يترتب على هذه الحالة واقع مؤلم يتمثل في هدر الإطراف

للكثير من الجهد والطاقات والموارد والأرواح في الحرب دون ان تلوح بشائر نصر لطرف او بشائر هزيمة لطرف اخر ، وهذا الواقع قد يدفعها إلى إعادة النظر في تفكيرهما الاستراتيجي عندما تدرك الاطراف ان هذا الواقع المؤلم لا يتضمن أي فرصته الكسب الصراع ، وانها لن تجني سوى المزيد من الدمار دون التقدم نحو النصر وعندئذ فمن المحتمل أن تصل الإطراف إلى لحظة تقرر فيها تغيير حساباتها ، مثل الاتفاق على وقف اطلاق النار بغية التقليل من المعاناة ، ونيل قسط من الراحة او الحصول على اسحلة جديدة أو كسب حلفاء جدد ، أي ان الاطراف قد تقرر الحصول على وقت يمكنها من أجراء حسابات جديدة لتحديد احتياجاتها قبل ش ن هجوم جديد . وهنا تصل الأطراف الى اعادة التفكير باستراتيجياتها ولكن بشكل محدود ، اذ ان الاهداف التي شنت من اجلها الحرب لازالت قائمة كما هي ، فوقف اطلاق النار قد ينهي الجانب العملياتي للحرب ولكنه لا ينهي الصراع الذي فجر الحرب . لاشك في أن الحسابات التي تهيمن على عقلية طرفين متحاربين معقدة للغاية ولتوضيح ذلك نضرب المعادلة التالية، فأمامنا طرفين في الحرب احدهما قوي نرمز له بالحرف (أ) والثاني ضعيف نرمز له بالحرف (ب)، منطقيا يتوقع الطرف أ انه بسبب قوته سيكون قادرا على فرض نفسه من خلال هزيمة ب ، بحيث يتمكن من بسط سيطرته على الموارد المتنازع عليها سواء كانت ارضا او مياه او اقلية قومية ، او فكرة إيديولوجية ، وفي هذة المرحلة يتوقع الطرف ب الضعيف انه سيقدم تضحية كبيرة لكونه يجابه الطرف ا القوي ، ولكن مع ذلك عليه الصمود لان الموارد المتنازع عليها تمثل قضية مصيرية له ولكونه يتوقع انه اذا نجح في اطالة أمد الحرب فقد يحصل على اسلحة أو حلفاء يغيرون من ميزان القوى لصالحة . بمعنى آخر ان الطرف (أ) القوي كان قد خطط لشن حرب قصيرة الأمد تحقق له أهدافه بأقل الخسائر اما الطرف

(ب) فقد خطط لحرب طويلة الأمد واذا نجح في ذلك فانه سيدفع الطرف (أ) إلى تغيير حساباته مثل ادراكه بان الوضع الحالي والمستقبلي للحرب متجذر بصورة تفوق ما كان متوقعا ، و عندئذ قد تلوح فرصة نادرة للطرفين لوقف اطلاق النار دون انهاء الصراع . يشدد هذا المدخل على دور الأطراف الخارجية في تصعيد الصراع او

تخفيفه وخاصة الصراعات بين الدول الصغرى ، فالاطراف الخارجية اذا كانت قوى كبرى فانها تستطيع التأثير على حسابات الدول الصغرى باستخدام اساليب الترغيب و الترهيب وبشرط انهاء الدول الصغرى لحالة الحرب ، فمن المحتمل أن تثير برامج اعادة البناء اهتمام الأطراف المتحاربة وتدفعها لوقف الحرب ، كما يمكن التلويح بفرض عقوبات على الطرف الذي يرفض الجلوس على طاولة المفاوضات ، وفي احيان أخرى قد تلجا الاطراف الخارجية لاستخدام قوتها العسكرية لاسناد طرف ضد طرف اخر كما حصل في كوسوفو عام ١٩٩٩ ، او في الأزمة بين العراق والكويت عام ١٩٩٠، وغالبا ما يتم اللجوء للقوة هنا لاغراض تخص مصالح الأطراف الخارجية اكثر من كونه يهدف إلى تسوية الصراع ، يحذر ويليام زارتمان في كتابه الموسوم ((الصراع والتدخل في افريقيا)) الصادر عام ١٩٨٩ من دور المفسدين او المخربين لعملية تسوية الصراع، ويقصد بالمفسدين بعض الأطراف المتصارعة واطراف اقليمية خارجية لها أجندة معينة ومن مصلحتها عدم اتمام عملية التسوية (14)، وتأكيدا لملاحظة زارتمان هذة نضرب مثلا ما حصل عام 1994 في راوندا عندما قام الطرف الحكومي بعملية التطهير العرقي بعد توقيع اتفاقية التسوية ، وما يحصل الان في العراق ولبنان والسودان من وجود مفسدين ليس من مصلحتهم المصالحة الوطنية . فحسن النوايا غير كافي لوحدة لإتمام عملية التسوية ولابد للاطراف المتصارعة ان تكون موحدة و عازمة على تنفيذ بنود التسوية باقصى درجات الفعالية والالتزام .

المطلب الثالث: مفهوم التسوية

ابتدا ينبغي التمييز بين مصطلحي ادارة الصراع وتسوية الصراع ، حيث كثيرا ما يتم الخلط بينهما فتفهم التسوية على انها ادارة صراع وهذا خطا منهجي ، فادارة الصراع عملية اوسع بكثير من عملية التسوية التي تشمل مجموعة واسعة من الاجراءات والخطوات والسياسات والاستراتيجيات التي يتخذها الاطراف وتكون التسوية واحدة منها ، وقدمت لنا تجربة ادارة الصراع بين الشرق والغرب امثلة رائعة لتلك المجموعة والتي كانت الغالبية منها تهدف الى سعي كل طرف للنيل من الطرف الاخر والاضرار

بمصالحة وتحقيق مكاسب عليه ، فافتعال الأزمات ، وسباق التسلح التقليدي والنووي ، والحرب النفسية والدعاية والدعاية المضادة واقامة التحالفات والكتل السياسية والعسكرية والحروب بالوكالة او النيابة هي كلها نماذج لذلك ، وعليه فان ادارة الصراع لاتهدف في الغالب تسوية الصراع او تخفيفه وانما تحقيق مكاسب ترتضيها الاطراف المتصارعة ، بمعنى اخر أن حسابات الربح والخسارة تكون عالية جدا في ادارة الصراعات فكل كسب بسيط يحققه طرف يمثل خسارة للطرف الاخر وعليه تعويضه ، فعندما خسر السوفيت مكانهم في مصر عام ١٩٧٢ اثر ازمة الخبراء الروس ثم التعويض عن هذة الخسارة بمعاهدة الصداقة والتعاون مع العراق عام ١٩٧٢ والأمثلة علة ذلك كثيرة اما تسوية الصراع فهي ذات طابع سياسي و قانوني أحيانا ويمكن تعريفها على انها ((موقف تدخل فيه الأطراف المتصارعة في اتفاقية لتسوية خلافاتها الجوهرية ، وقبول كل طرف بوجود الطرف الاخر وايقاف جميع اعمال العنف المتبادلة) ، وهذا يعني أن عملية تسوية الصراع تاتي بعد تفجير الصراع وادارته أي أنها عملية لاحقة لادارة الصراع ومشتقة عنها (١٠) . ومع ذلك فلكي نفهم معنى التسوية فعلينا التمعن والتأمل في كل العبارات الواردة في التعريف ، ان عبارة ((موقف تدخل فيه الأطراف المتصارعة)) ، تعني وصول الأطراف الي لحظة قناعة وادراك بان عملية ادارة الصراع بالسياسات والاستراتيجيات التصعيدية كسباق التسليح والحرب النفسية ، والدعايات والتحالفات المتضادة وحتى التهديد بالقوة أو استخدامها بشكل مباشر أو غير مباشر لم تعد مجدية وان الأرباح المتوقعة من ذلك لم تعد توازي التكاليف والطاقات الهائلة التي صرفت من اجل تحقيق الأهداف التي توخاها كل طرف من الصراع ومن ثم لابد من التسوية من اجل تهدئته اما عبارة ((اتفاقية لتسوية خلاقاتها الجوهرية)) فتعني وثيقة تفاهم رسمية يتم توقيعها من قبل الاطراف تحت شروط معقولة ومرضية لها جميعا ، وهذا ما يعطي للتسويات طابعا سياسيا وقانونيا خاصة اذا تمت من خلال منظمة دولية ووفق قواعد القانون الدولي أو المحاكم الدولية ، ومع ذلك فان التحليل لايستبعد أن تجري الاطراف تفاهمات مخفية او غير رسمية تمهد الطريق لتوقيع الاتفاقية الرسمية ، فمثل هذه التفاهمات الغير الرسمية تكون ضرورية

لحسم الخلافات وتحديد كل طرف لشروطه ومطالبه قبل التوقيع على الاتفاقية الرسمية بتعبير آخر أن التفاهمات غير الرسمية تكون ضرورية لكي يتاكد كل طرف من حسن نوايا الطرف الاخر ، ومع ذلك يبقى الاتفاق الرسمي الموقع هو الأهم لانه بقدر ما يعطي شرعية لعملية التسوية ، فانه يحمل الاطراف مسؤولية كاملة عما اتفق عليه ولا يحمل الاطراف الخارجية التي قامت بالوساطة بين الأطراف الفعليين أي مسؤولية ، فالاطراف الفعليون هم اعلم بطبيعة الصراع وهم الذين شهدوا ولادته وحشدوا له الموارد والطاقات والإفراد ، ولهذا فهم أصحاب القرار النهائي في الالتزام ببنود الاتفاقية أو التيرم منها (16) . وردت في التعريف عبارة ((قبول كل طرف بوجود الطرف الاخر)) وهي عبارة مهمة جدا ، أذا أنها تميز بين الاتفاقية الرسمية الطوعية وبين اتفاقية الرضوخ والاذعان ، فالاتفاقية الطوعية الـ تعني ان الاطراف دخلت صراعا طويلا ومريرا استخدمت فيه كل الوسائل التصعيدية دون أن يتحقق نصر نهائي لاي طرف ، ومع ذلك فان كل طرف يبقى مصرا على انه طرف حقيقي في الصراع وطرف حقيقي في ايه تسوية له بشروط معقولة ، بمعنى آخر أن الاتفاقيات الطوعية تعني تلك المواقف التي يقبل فيها كل طرف بوجود الطرف الاخر وهنا لا يمكن لأي طرف أن يكسب كل ما يمكن أن يكسبه ، ولا أن يخسر كل ما يمكن أن يخسره ، أي أن العبارة وسطية لا توحي بان على كل الأطراف قبول كل شئ او رفض كل شئ وانما تعني أن على كل طرف ان يقبل ببعض مطالب الاخر بالصورة التي تؤدي إلى تنفيذ بنود الاتفاقية ، اما اتفاقية الرضوخ فتعني انسحاب أحد الأطراف من الصراع لعدم قدرته على مواصلته ، أي تنازله عن كونه طرفا في الصراع وعن مطالبية التي فجرته ، كما حصل لمصر عندما تنازلت عن كونها طرفا في الصراع مع اسرائيل بموجب اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩ وكما حصل للاتحاد السوفيتي عندما تنازل عن كونه طرفا في صراع الحرب الباردة بموجب اتفاقية يالطا ١٩٨٩ (١٧) ، من العبارات التي وردت في التعريف ((ايقاف جميع اعمال العنف المتبادلة)) وهي عبارة تظهر عادة في جميع اتفاقيات تسوية الصراعات التي تتخذ الطابع المسلح ، وهي تعنى ان اعمال العنف قد توقفت وان مخاطر فقدان الأفراد الارواحهم وممتلكاتهم قد تقلصت ، وبعبارة مختصرة

أنها تعني الاتفاق على وقف اطلاق النار كاحد الطرق الممهدة لاتفاقية التسوية بيد ان اتفاق وقف اطلاق النار لا يعني انتهاء حالة الصراع والحرب ، فمنذ عام 1953 وقعت الكوريتان على اتفاقية لوقف اطلاق النار الا أن حالة الحرب والصراع ما زالت قائمة بينهما ، هذا ينطبق عل ايران والعراق وعلى بعض اطراف الصراع العربي الإسرائيلي ، فوقف اطلاق النار هو مجرد تجميد للوضع العسكري للصراع وليس إنهاؤه بالكامل ، او هو يعني عدم عسكرة الصراع مؤقتا عبر عدم اللجوء للسلاح او التهديد به تمهيدا العقد اتفاقية التسوية للصراع ، تبقى النقطة المهمة في تسوية الصراعات تتمثل بتأثير العالم الخارجي على اطراف التسوية الفعليين ، ص حيح أن هؤلاء الأطراف هم الأدري بالصراع وطبيعته وأكثر قدرة على تسويته أن توفرت لديهم حسن النية ، بيد أن العالم الخارجي يؤثر انطلاقا من حقيقة أن بعض الاطراف الدوليين أو الاقليميين قد ينحازون سرا او علنا لأحد الأطراف عبر دعمه عسكريا بالسلاح ، أو دعمه سياسيا ونفسيا من خلال التاكيد له أنه لا يقف وحيد في الصراع ، بل أن هذة الاطراف الخارجية لها أجندتها الخاصة التي قد تتطلب في مرحلة ما الضغط على الأطراف الفعليين لإيقاف الصراع المسلح والدخول في عملية التسوية وعندئذ قد تصبح الأطراف الخارجية العامل الحاسم في التسوية وقد كان هذا الوضع هو السائد لمعظم اتفاقيات التسوية التي شهدتها مرحلة الحرب الباردة ، حيث كان للقوى العظمى والكبرى تأثير واضح في هذا المجال ، ويعود ذلك لكون هذه القوى هي المصدر الدائم لتجارة الأسلحة الدولية ، كما انهم يمتلكون قوة سياسية هائلة تتمثل في عضويتهم الدائمة في مجلس الأمن ، وبالتالي يستطيعون عبر هاذين المجاليين التاثير في الصراعات المسلحة وتسويتها في مناطق العالم الثالث . ومع ذلك فالملاحظة أن معظم اتفاقيات التسوية التي تمت تحت تاثير العالم الخارجي لم يكتب لها النجاح والصمود بسبب حالة الصراع التي كانت سائدة بين القوى العضمى والكبرى ، فلربما تقتضي ادارة هذا الصراع في مرحلة معينة تسوية الصراعات المحلية والاقليمية كي لاتتطور الى مواجهة نووية بين تلك القوى ، وفي اوقات اخرى تقتضي ادارة الصراع تفجير الصراعات المحلية والاقليمية ونقض كل اتفاقيات التسوية عبر ما يسمى باسلوب افتعال الأزمات (١٨) ، ولذلك

اشرنا ان الافضل لتسوية الصراعات هو ان يكون للاطراف الفعلية دور كبير فيها ، أي عندما تكون اتفاقية التسوية ذات طبيعة طوعية نابعة من حاجة الاطراف لتهدئة الصراع وليس من اجندة اطراف خارجية.

المطلب الرابع : سبل تهدئة الصراعات

المقصود بسبل تهدئة الصراعات المسالك التي يمكن أن تقود الأطراف المتصارعة الى التسوية على اعتبار أن هدف التسوية هو تهدئة الصراعات وبما أن الصراعات محكومة بالتناقض او الخلافات بين الأطراف وان الخلافات تظهر نتيجة العجز في تلبية متطلبات طرفين او اكثر من الموارد النادرة سواء كانت مادية أو معنوية ، لذلك فان السبيل النظري لتهدئة الصراعات هو تسوية تشبع جميع حاجات الأطراف بالتساوي ، ومع ذلك فان مثل هذا الطرح النظري مثالي للغاية ، فالحقائق اثبتت في الماضي والحاضر بان المجتمع الدولي عاجز على تحقيق تسويات عادلة تلبي حاجات الدول والجماعات بالتساوي ولابد أن يكون بين أطراف الصراعات طرفا رابح كثيرا أو قليلا من غيره . على أية حال يمكن ان نطرح هنا سبل واقعية يمكن أن تساهم في تسوية الصراعات دون أن نقر بالضرورة بانها ستجعل من التسويات ذات طبيعة عادلة او انها قد تستمر لفترة طويلة ومن هذة السبل مايلي (١٩) .

1- تغير الأولويات :- من النادر أن يقوم طرف ما في الصراع باحداث تغيير جذري في كل موافقة الأساسية ، ولكن يمكن أن يغير في بعض القضايا التي كان يوليها سابقا أهمية كبرى بصورة تدفع الطرف الاخر الى تغيير موافقة ايضا ، او تشجيعه على تقديم تنازلات ، وتكتسب هذا التغييرات القيادية لاطراف الصراعات اهمية بالغة في تغير الأولويات التي من شانها تهدئة الصراع وتسويته ، اذ قد تحمل القيادات الجديدة فكرا جديدا لادارة الصراع يختلف عن القيادة التي قادت الصراع منذ البداية ومما لاشك فيه ان تبدل قيادة ياسر عرفات الصلبة بقيادة (محمود عباس المرنة اسهمت الى حد كبير في تهدئة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وترحيله نحو التسوية النهائية ، كما ان التبدل الذي حصل في القيادة الايرانية اثر وفاة الامام الخميني رحمه اللهر وصعود

قيادة جديدة اقل تشددا وترويجا لمبدا تصدير الثورة قد فتح قنوات الاتصال بين ايران ودول الخليج واوربا ، كما ان تغيير القيادة العراقية عام ٢٠٠٣ سهل كثيرا على التقارب والانفتاح بين ايران والعراق أو بين العراق والكويت ، فضلا عن ذلك فان التغييرات العالمية المحيطة باطراف الصراعات قد تلعب دورا كبيرا في تغيير الأولويات ، فانهيار قوة عظمى له شان بهذا الصدد ، فانهيار الاتحاد السوفيتي مثلا اسهم في تغيير الأولويات الاطراف الصراعات المحلية والإقليمية التي كانت مرتبطة به بتحالفات او معاهدات صداقة وتعاون ، فسوريا مثلا وان أخذت تنظر لايران كطرف يمكن أن يدعمها في أي حرب تنشب مع إسرائيل بيد أنها أصبحت اليوم اكثر قبولا لفكرة التسوية بشروط معقولة تتمثل في انسحاب إسرائيل من هضبة الجولان ومع ذلك لا ينبغي التضخيم من أن التبدلات القيادية أو العالمية يمكن أن تسهم في تسوية الصراعات بل قد تدفعها نحو الاسوء ، فتبدل قيادة (يوريس يلتسن الهشة) بقيادة فلاديمير بوتن) الصلبة قد أدخل العلاقات الأمريكية _ الروسية في بعض ملامح الحرب الباردة ، او من الشراكة الاستراتيجية الى المنافسة الجيوستراتيجية خصوصا في قضايا الدرع الصاروخي ، والملف النووي الإيراني ، واستقلال كوسوفو . وانضمام جورجيا وأوكرانيا إلى حلف الناتو ، كما أن بعض الدفء الذي طبع العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد قيادة خاتمي قد أصبح اكثر سخونة في عهد قيادة (أحمدي نجاد) وبتعبيرا أخر فان تغير النخب الحاكمة لدى اطراف الصراعات قد يغير من الأوليات التي يمكن أن تساهم ايجابيا في تسويتها .

٢ – تقاسم الموارد :– في هذا المشهد من سبل تهدئة الصراعات يتمسك كل طرف متصارع بموافقة الأساسية مع السعي للوصول إلى نقطة يمكن أن تؤدي الى تقاسم الموارد المتنازع عليها ، وهو ما يمكن تسميته بالحلول الوسطية للتسويات ، حيث يتم تنفيذ هذة الحلول بطريقة تلازمية بمعنى ان الطرف أ يغير أولوياته إلا اذا قام الطرف ب بخطوة مماثلة ولذا يصبح من السهل على الطرفين الالتقاء في منتصف الطريق وعند نقطة تحمل دلالات رمزية لكل منهما ، أي لايوجد طرف رابح اكثر في تقاسم الموارد ولا يوجد طرف خاسر اكثر في هذا التقاسم ، فالجميع رابحون بنسب متفاوتة قليلا أو

خاسرون بنفس الاسلوب ، فاذا كان المورد المتنازع عليه ارض معينة ، فيمكن رسم خط حدودي وهمي يقسم الارض الى نصفين متساويين تقريبا ، ويبدو وهذا منطقيا مالم تكون الأرض مأهولة بسكان لهم شخصيتهم وهويتهم الخاصة ، ومالم تحتوي الأرض على موارد معينة ، ففي مثل هذة الحالة يصعب الوصول إلى حلول وسطية الأبعد اخذ راي السكان المحليين او الاتفاق على تقاسم موارد الارض او المياه اذا كان المصدر المتنازع عليه موردا مائيا ، مثلما حصل بين العراق وسوريا وتركيا حول تقسيم مياه نهر الفرات او مياه نهر النيل بين مصر والسودان ودول أخرى ، او ش ط العرب بين العراق وإيران عبر خط التالوك بموجب معاهدة الجزائر ١٩٧٥ ويمكن اللجوء لهذا الاسلوب التسوية الصراعات على تقاسم السلطة في بلد ما عبر استحداث مناصب متعددة للرئاسة ، لرئاسة الوزراء اللبرلمان ، المحكمة الاتحادية ، حيث يحصل كل طرف على نصيب من هذة المناصب رويتطلب ذلك قناعة الأطراف المتصارعة بهذا التقسيم للمناصب والاتعم الفوضى وتشل الحياة السياسية ، كما يجري حاليا في العراق ولبنان ورغم أن هذا الأسلوب طبق بصورة تكاد مثالية في إسرائيل عبر ما يسمى بنظام التناوب على منصب رئيس الوزراء اذ يحصل كل طرف على فترة حكم متساوية ، وكذلك في سويسرا عندما تم ماسسة منصب رئيس الدولة بحيث يتولى كل طرف هذا المنصب سنويا .

٣ – المقايضة : – وفي هذا الأسلوب يحصل الطرف أعلى جميع مطالبة في قضية ما في حين يحصل الطرف ب على جميع مطالبه في قضية أخرى ، ومع ان هذا الأسلوب قريب جدا من اسلوب تقاسم الموارد إلا أن الحلول الوسطية هنا تجري بطريق مختلف ، ففي اسلوب تقاسم الموارد تجري الحلول الوسطية على مورد واحد متنازع عليه كان يكون ارض مياه سلطة ، أما في أسلوب المقايضة فتجري الحلول الوسطية على عدة موارد تمثل قضايا مختلفة ، ومثال على ذلك ما جرى بين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية في أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٩٢ ، حيث تم حل الأزمة بان يسحب السوفيت صواريخهم من كوبا التي مثلت تهديدا للأمن القومي الأمريكي مقابل عدم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤون كوبا وتغيير نظامها

الماركسي الذي مثل مصلحة إيديولوجية للسوفيت ، كما طبقت القوى الكبرى والعظمى هذا الأسلوب عبر سياسة الوفاق لحسم العديد من القضايا العالقة بينهما في الحرب الباردة ، يمكن اللجوء لهذا الأسلوب في تسوية الصراعات المتعلقة بتقاسيم السلطة او القضايا الداخلية لبلد ما ، ويتم ذلك عندما يدعم الطرف أ الطرف ب في بعض القضايا مقابل دعم الطرف ب للطرف أفي قضايا أخرى ومثال على ذلك ما جرى بين الحزبين الكرديين في العراق مع جبهة التوافق عام ٢٠٠٧ ، حيث اتفق على أن تدعم جبهة التوافق الأكراد في قضية كركوك مقابل دعم الأكراد للتوافق في قضايا اجتثاث البعث والمعتقلين .

4 – تقاسم السيطرة : – يقوم مشهد هذا الأسلوب عندما تقرر اطراف الصراع تولي السيطرة والنفوذ على الموارد المتنازع عليها بصورة مشتركة ، حيث يمكن تقاسم السيطرة على منطقة متنازع عليها من خلال مبدا الملكية المشتركة فيتم اتخاذ القرارات بموافقة جميع الأطراف ، وأما اذا تعلق الأمر بمصدر اقتصادي كحقول نفط مثلا فيمكن ادارته من خلال شركة مشتركة تبلور معادلة التقاسم الارباح والاستثمارات ، بل يمكن ادارة دولة من خلال حكومات ائتلافية ، وهي ظاهرة مألوفة في الديمقراطيات البرلمانية، فضلا عن ذلك يمكن تطبيق هذا الأسلوب على الصراعات بين الدول عندما يتعلق الأمر بحق المرور في م ضيق او قناة مهمة ، حيث يمكن أيجاد إدارة مشتركة تسمح بجميع سفن الدول المتصارعة من الدخول والخروج من هذا المضيق او القناة ، وعلى صعيد التطبيقي فهناك محاولات دولية واقليمية جارية منذ فترة بجعل مدينة القدس ذات ادارة مشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، بل ويمكن تطبيق هذا الأسلوب بنجاح على حل قضية المناطق المتنازعة عليها في العراق بين الكرد وبقية مكونات تلك المناطق فيما لو توفر حسن النية.

5 – السيطرة لطرف ثالث: يحصل مشهد هذا الاسلوب عندما تفشل اطراف الصراع من الوصول إلى اتفاق على حل خلافاتها حتى في أدنى مستوياته ، وعندئذ يمكن إحالة موضوع الخلاف ووضعه تحت سيطرة طرف ثالث كان يكون دولة عظمى او كبرى أو منظمة اقليمية أو دولية ، ويكاد يكون هذا الأسلوب هو الشائع لتسوية الصراعات

المرحلة ما بعد الحرب الباردة ، فعندما فشلت الأطراف المتصارعة في البوسنة والهرسك من وضع حد للحرب الأهلية وتسويتها قبلت في النهاية أن يتولى حلف الناتو زمام السيطرة على هذة المنطقة بموجب اتفاقية دايتون عام 1994 ، وحصل الشيء نفسه في كوسوفو عام ١٩٩٩ وتيمور الشرقية عام ١٩٩٩ ، ويمكن أن يطبق هذا الأسلوب في خارج إطار الشرعية الدولية او تخويل من الأمم المتحدة لمجموعة من الدول للقيام بمثل هذا العمل ، كما حصل مع العراق عام ٢٠٠٣ ، عندما احتلت أراضيه بغير موافقة مسبقة من الأمم المتحدة ، ومما لاشك فيه ان هذا الأسلوب سواء بصيغة الأولى الشرعية اوصيغة الثانية غير الشرعية يمثل عودة النظم الحماية والوصاية و الانتداب التي سادت في عهد عصبة الأمم ، فالمناطق والإقليم التي أصبحت تحت سيطرة طرف ثالث خارجي وان بدت مستقلة شكليا ألا أنها فاقدة للسيادة بسبب تحكم الطرف الخارجي بكل شؤونها الداخلية والخارجية .

الخاتمة

الاشك في أن فترة الحرب البادرة مثلت تجربة رائدة لابتكار المناهج التي قدمت تحليلات موضوعية لاسباب الصراع العالمي بين الشرق والغرب والياته وطرق إدارته ، بيد أن الحقائق الموضوعية الفترة مابعد الحرب الباردة قد وضعت تلك المناهج على المحك من حيث القدرة على تحليل وتفسير صراعات أدني بكثير من مستويات الصراع العالمي ، خاصة وان جميع تلك الصراعات المتدنية كانت تجري في مناطق العالم الثالث و لأسباب تختلف جذريا عن الأسباب التي فجرت الصراعات بين القوى العظمى والكبرى ، بمعنى أخر أن تلك المناهج كانت قد صممت أصلا لتحليل وتفسير صراعات القوى العظمى والكبرى ولم تصمم لتفسير وتحليل الصراعات المحلية أو الاقليمية انطلاقا من حقيقة أن هذة الصراعات المتدنية تمثل امتداد للصراع العالمي وتتأثر بالياته وشروطه ، غير أن ذلك لايعني سقوط جميع الطروحات والفرضيات التي قامت عليها المناهج المذكورة ، بل حاولنا الاستفادة منها لابتكار مداخل منهجية تكون أكثر تلاءما مع طبيعة صراعات مرحلة ما بعد الحرب الباردة وقد

توصلنا من خلال تلك المداخل الى نتائج مهمة بصدد الصراعات المسلحة وطرق تسويتها منها .

1 – أن فهم الصراع في كونه تنازع أرادت وطنية لدول ذات سيادة لم يعد مقبولا فهو ظاهرة اجتماعية متكررة في حياتنا اليومية يمكن أن نلمسه بين أشقاء يتصارعون على ورث معين مثلما يمكن تلمسه بين جماعات داخل دولة واحدة اوبين النظام السياسي وجماعات تشعر أنها مظلومة من ذلك النظام ، فضلا عن تلمس الصراع الحالات التي تجري بين دولة والنظام الدولي . او بين المجتمع الدولي وعدد ليس له هوية محددة كالإرهاب .

٢ – أن جميع الصراعات سواء كانت بين قوى عظمى وكبرى أو بين النماذج التي اشرنا أليها بالنسبة للصراعات المتدنية تتكون من ثلاث عناصر أساسية هي السلوك والقضية والأطراف ، وان القضية هي التي تحرك الاطراف مهما كانت مستوياتهم فتدفعهم لاتباع سلوكيات معينة تتراوح ما بين تصعيد الصراع أو تهدئته عبر التسوية .

٣ – ان جميع الصراعات قابلة للتسوية ، وان غرض التسوية هو التخفيف من حدة الصراعات وليس إنهاؤها ، لان الصراعات لاتنتهي ألا من خلال تنازل اطراف الصراع عن كونهم متصارعين أي تنازلاتهم عن الأسباب التي فجرت الصراع منذ البداية ، بل قد يكون هذا التنازل مقدمة لتطوير علاقاتهم الى مستوى التعاون والاندماج كما حصل بين فرنسا وألمانيا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

4 – أن التسويات ذات الطابع السياسي والقانوني التقليدي كالوساطة والمساعي الحميدة و التحكم لم تعد مجدية في الوصول الى تسويات حقيقية للصراعات ولأبد من ابتكار تسويات واقعية تساهم في تقريب وجهات النظر بين أطراف الصراع وتقلل من حدة الخلاف بينهم على القضايا العالقة ، بل ويمكن لتلك الأطراف ابتكار هذه التسويات دون وساطات ومساعي حميدة من اطراف خارجية وقد اشرنا النماذج من تلك التسويات كالمقايضة وتقاسم الموارد وتقاسم السلطة والنفوذ .

المصادر

1 – هانسون بالدوين ، إستراتيجية الغد ، الاستراتيجية الأمريكية في السبعينات والثمانينات وحتى عام ٢٠٠٠ ، ترجمة محمود خيري بنونه ، دار الدراسات الاستراتيجية والدولية ، مكتبة الانجلا مصرية ١٩٧٢ .

٢ – كارل ليننجت ، العسكرية والحرب والثورة ، ترجمة ذوقان قرقوط ، دار الفودة ، بيروت ، ١٩٧٣ .

. sc helling tho mas , the star tedy of couflict , MA ; Harvard unievensity press , 1960 -3
Coser lewisA , the Functions of social conflict , Newyork , free press , 1956 . 5 - HoFFman , - 4
Stanley , contemporany theory in international Relations , Hall , Inc , Englo wood clifs , New . yersey , 1920
wallensteen peter and margarta soll enberg , armed conflict 1989 - 1999 , Journal , of peace - 6 . Research , No 37 , 2000

7 – لمزيد من المعلومات حول الفرق بين المنهج و المدخل انظر : انور محمد فرج ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية والعراق ٢٠٠٧ .

اللعبة انظر :

٨ – لمزيد من المعلومات حول منهج سعيد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٩ . وكذلك كاظم هاشم نعمة ، العلاقا الدولية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٨٧ .

Galtung Johan , peace by peaceful means , peace and conflict , Development and cilvilzaton , -9 . London , sage , 1996
. coser lewisA , continuities in the study of social conflict , Newyork , free bress , 1967 - 10
azar EdwardE , and Johnw . Burtan , (eds) , international conflict Resolution , theory - 11 . and practice , Boulder , Co ; lynne | Rienner , 1986

١٢ – لمزيد من المعلومات حول طروحات المنهج الماركسي في الصراعات انظر كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره ، وكذلك تنظر tomR , social Justice , outcome and procedure , International Tyler , . Journal of psychology , No35 , 2000
zertman | . williaw , Elusive peace , Wegotiating End to civil wars , Washington , DC , - 13 . Brookings , 1775
zartmanJ . william , Ripefor resolution , conflict and intervention in Africa , Newyork and - 14 . oxford . oxford university press , 1989
burtonJohn w , conflict Reslution , Its languoge and processes lonrma , mD , and London , - 15 . Scarecrow bress , 1995
Burton Johnw , Conflict Reslution , opcit Development of conflict - 16
. kriesbery louis , the Resolution field , peace making in international conflict , 1997 - 17
. Wallensteen peter and margareta sollenbery armed confict opcit - 18

١٩ – لمزيد من المعلومات حول هذة السبل انظر :

. Kriesberg Louis , the Development of confict Resolutin , opcit